الشتاء العراقيّ تُدفّئه السجالات السياسية

علاء خالد غزالة

حينما قرأت خبر الجلاء الكامل، جال في خاطري أن ما يلي سيكون خطابا رئاسيا، أو بيانا وزاريا، أو تصريحا برلمانيا سوف يقرأ بالمناسبة، اعتزازا بالمناسبة الوطنية المميزة، فهذا اليوم هو يوم الجلاء واستعادة السيادة. لكن ما تردد من أخبار كان مختلفا للغاية.

فهذا رئيس الوزراء يحيل نائبه إلى البرلمان لإقالته بدعوى عدم اللياقة.. وماهي إلا يومان حتى يُعلن عن إصدار مذكرة إلقاء القبض بحق نائب رئيس الجمهورية بدعوى رعاية الإرهاب.

سبحان الله كيف ينقلب السحر على الساحر بين ليلة وضحاها. فبعد أن كان كلا الرجلين قطبين أساسيين في كتابة وإقرار الدستور الذي يفترض أن يكون أساس العملية السياسية الجارية في العراق، أصبحا طريدين من قبل الحكومة وخارجين على القانون.

يرى البعض أن رئيس الوزراء يتعمد أن يثير ضجة مع رموز القائمة العراقية بين الفينة والفينة لكي يغطي على فشل حكومته الذريع في حل المشاكل المستعصية التي يعانيها الشعب، من تهالك خدمات الكهرباء والماء والمجاري والطرق، إلى تفاقم مشاكل السكن والبطالة وتعطيل الصناعة والزراعة، وليس انتهاء بالخروقات الأمنية الفاضحة من آن لآخر.

بمعنى آخر إن رئيس الحكومة يعمل على صرف الانتباه عن مسؤوليته المتمثلة بزعامته للحكومة بالادعاء انه ضحية هذه الحكومة (المفروضة عليه) وفق توافقات سياسية لايد له فيها.

وإذا كان هذا الأمر صحيحا، فأين دور الشركاء في العملية السياسية؟ لماذا انزووا إلى أقبيتهم فلا ينبسون ببنت شفة للتعبير عن سخطهم من سياسة الحكومة التي هم جزء منها؟ لماذا يفاجأ الشعب بإعلان كبار مسؤولي الدولة مطلوبين للعدالة بلا مقدمات أو حتى بوادر أزمات تقدمت هذه الإعلانات؟ أما كان ينبغي لهم أن يخرجوا للعلن فيتحدثوا لنا عن هذه الاحداث وموقفهم منها؟

الظاهر إن طول جلوسهم خلف المكاتب الفارهة قد تمكن منهم حتى افقدهم حناجرهم، وأسقط أنيابهم، وقلّم أظفارهم، فما عاد بإمكانهم ان يهتفوا ضد اعتقالهم، أو يعضّوا من يحاول ذلك.

ومن يذكر مؤتمراتهم قبل أشهر قليلة، فإنهم لا تعوزهم الفصاحة في التعبير عن خلجاتهم، وانتقاد المواقف السياسية التي لايرتضونها من الحكومة حتى صاروا جزءا منها، لهم ما لها وعليهم ما عليها.

إذا كان المالكي ينفرد بالحكم فان شركاءه هم المسؤولون عن ذلك. فلابد من أن اتفاقاتهم غير المعلنة حملت في طياتها تسليما غير مشروط لرئيس الحكومة أملا في الحصول على المناصب ذوات المردودات المالية والمعنوية العالية، والتي من شأنها أن تضمن مستقبلهم إذا آن أوان الرحيل.

قبل سبع سنوات سعى حزب طارق الهاشمي إلى إقرار الدستور في محافظة نينوى بعد أن أسقطته محافظتا الأنبار وصلاح الدين وبات على وشك السقوط كليا إن لم تمرره نينوى، حسب نصوص الدستور التي تشترط عدم اعتراض أغلبية ثلاث محافظات عليه في الاستفتاء العام حتى يمر.

وكانت الصفقة حينها أن يُصار إلى تعديل الدستور خلال أربعة أشهر. لم يحدث هذا الأمر، ولا يبدو انه سيحدث.

فالرجل بات مطلوبا للعدالة، ولن يكون هناك موجب للإيفاء بوعد مع (مجرم).

أما صالح المطلك فهو جنس من الناس يسكت دهراً لينطق كفرا، لكن هذا الأمر طرأ عليه مؤخرا. فحينما كان عضوا في لجنة كتابة الدستور لم يكن يجد أن البعثيين ربما كانوا أناسا صالحين، بل وافق عن تجريمهم ومنع حزبهم من العمل السياسي إلى الأبد، وما إلى ذلك من الفقرات الدستورية التي لا جدال في معاداتها حزب البعث وأفكاره ومنهجه. ثم فجأة أضحى المدافع عن البعثيين وعن حزب البعث، حتى طاله الاجتثاث، ليستثنى بعد ذلك في مساومة سياسية بغيضة تهزأ بعقل الناخب الذي لم يعد يفهم ما يجري. على كل حال، أنيط بالمطلك أكثر الملفات أهمية بالنسبة للمواطن العراقي: ملف الخدمات.

وطبعا، ليس بمقدوره أن يعمل على تحسين الخدمات الأساسية لأنه اكتشف أن رئيس الحكومة (دكتاتور).

أما مرجعية هذين الرجلين، القائمة العراقية، فان موقفها كان على الدوام التهديد من الانسحاب من مجلس النواب، حتى نفّذوا ذلك، وكأن هذا الأمر من حقهم. فهل انتخب الشعب ممثلين عنه ليغيبوا عن جلسات البرلمان احتجاجا على الحكومة؟ أليس هناك من طرق دستورية لمحاسبة ومساءلة الحكومة، بل سحب الثقة عنها، وإجبارها على الانصياع إلى رغبة المشرعين، وأولها أن يعين وزير لكل من الوزارات الأمنية الشاغرة الثلاث؟ بلى. لكن طرق الإثارة الإعلامية أسهل، وهي الستراتيجية التي دأبت كل من الحكومة ومعارضتها على انتهاجها. وكل منهما إنما يغطي فشله بلجوئه إلى التصعيد الإعلامي.

الشتاء قدم مبكرا هذا العام، لكن حرارة الاحداث سوف تجعله دافئا وان غاب الكهرباء عن سخاناتنا، والنفط عن مدفآتنا، وجلسنا حول موقد الفحم نتحادث عن تسعيرة الوظائف في هذه الوزارة أو تلك. ربما ستبقي لنا الفكاهات التي نتندر بها في تلك الجلسات بعض الأمل أن ما هو آت خير مما مضى.

بينما يمر خبر رحيل آخر جندي أميركي من العراق يوم الثامن عشر من شهر كانون الأول الجاري بدون ضجة إعلامية، أو حتى ذكر إخباري يزيد على شريط الأخبار أسفل الشاشة في معظم القنوات المحلية والعالمية، فإن أخباراً أخرى تحتل مساحة كبيرة في التغطية الإخبارية الإعلامية للشأن العراقي.

المجمع العلمي.. بداية!

فريدة النقاش

لو صحّ ما قاله الدكتور حازم حسني أستاذ العلوم السياسية في أحد برامج قناة النيل من أن الذين أشعلوا النار في المجمع العلمي المصري كانوا يهتفون «الله أكبر» «الله أكبر» معلنين انتصارهم على الاستعمار، لأن نابليون بونابرت وعلماء الحملة الفرنسية على مصر من نهاية القرن الثامن عشر هم الذين أنشأوا هذا المجمع وحفظوا فيه مجموعة من الخرائط مع النسخة الأصلية من كتاب (وصف مصر) الذي وضعه علماء الحملة ومصوروها وعدد آخر من الكتب الأساسية – لو صح هذا القول فإننا نكون بصدد بدء حكم الإسلام السياسي الوهابي الذي ما أن أسفرت نتائج الانتخابات في المرحلتين الأولي والثانية عن تقدمه الصفوف، ولا حتي النتائج حتى بدأ يمارس حالة من الاستعلاء والاستقواء، وتوالت التصريحات التي تنذر النساء والمسيحيين والمفكرين الأحرار، وتوزع الأوصاف البذيئة على كبار كتّابنا وفنانينا، وبدأ قادة هذا التيار وأعضاؤه المشهورون يحتلون المشهد وكأنهم قادمون من العصور الوسطى لا فحسب باللحى والجلابيب وإنما أساسا بالأفكار.

وفي هذا المناخ المشحون بالكراهية للثقافة تراجع العقل وتوارت الروح النقدية التي كانت طيلة قرنين ماضيين قد شقت لنفسها طريقا منيرا عبر تقدم العلوم وإنجازات الحضارة الإنسانية والصراع الاجتماعي الذي اشتد حينا وخفت حينا آخر بين تيار الحداثة والعقلانية والتقدم والدولة العصرية العادلة، وبين تيار التأخر والعودة إلى الماضي، وهو التيار الذي بثت فيه الحياة الثروة النفطية التي ظهرت في دول الخليج المحافظة صاحبة المشروع الديني السياسي الرجعي للمنطقة.

وبسبب تدفق الثروات استطاع تيار التأخر أن يتوغل في بلدان الوطن العربي الرئيسية التي عرفت تجارب الحداثة والتقدم مبكرا وعلى رأسها مصر مستعينا بحكامها الذين انحازوا لكبار الأغنياء على حساب الشعب وللارتباط بالقوى العظمى على حساب الاستقلال.

واكتسح هذا التيار الأخير في طريقه كل القيم الحديثة من المساواة للحرية ،للكرامة الإنسانية، للعدالة ،وهي القيم التي عادت وبرزت بقوة في ظل ثورة ٢٥ يناير بعد أن كان نظام الاستبداد والفساد قد داسها.

ومن ضمن القيم الكبيرة التي كسحتها الموجة المظلمة في طريقها قيمة الرؤية الجدلية للعلاقة مع الدول الاستعمارية والغرب عامة حيث جرت مبكرا جدا في مصر التفرقة بين الظاهرة الاستعمارية وعدوانيتها وعنصريتها من جهة وبين التقدم العلمي والحضاري الذي سبقنا الغرب الآخر إليه، فالغرب غربان كما أن كل أمة هي أمتان.

وفي نهاية القرن الثامن عشر كانت مجموعة صغيرة من النساء المصريات قد أدركن هذه الفروق حين شاركن في ثورتي القاهرة الأولى والثانية ضد الحملة الفرنسية ولكنهن نظمن بشكل مستقل تظاهرة صغيرة كتب عنها كلوت بك رفعن فيها شعار ضرورة احترام النساء، وطالبن أزواجهن بمعاملتهن باحترام وندية كما يعامل الرجال الفرنسيون زوجاتهم، فقد أدركوا عبر وعي مبكر أن الغرب غربان لا واحد.

وفي القرنين التاسع عشر والعشرين أدرك علماؤنا الأجلاء هذه الوضعية المفارقة حين ذهبوا إلى بلدان الغرب وبخاصة فرنسا لينهلوا من منابع العلم والتقدم والحضارة وليعودوا إلى بلادهم لينخرطوا بصورة متباينة في الصراع ضد الاحتلال الأجنبي فرنسيا كان أو إنجليزيا دون أن يشعروا بأنهم متناقضون لأنهم كانوا يفكرون في مستقبل بلادهم باعتبارها – أي البلاد – جزءا من العالم الذي يجري إلى الأمام في ركب الحضارة والديمقراطية محاذرين أن يفوتهم هذا القطار ومدافعين عن الاستقلال في آن. وفي ظل هذا الهدف العظيم نظر علماؤنا وفنانونا الأجلاء إلى الحضارة الإنسانية ككل لا يتجزأ وشعروا بالفخر لأن تراث أمتهم العريق كان في مراحل سابقة من التاريخ الإنساني ولايزال جزءا أصيلا من هذه الحضارة التي أسهمت شعوب العالم كافة في إبداعها كل بنصيب.

والشيء المؤكد أن الشباب الذين أشعلوا النار في المجمع العلمي المصري لا يعرفون هذا التاريخ بسبب فقر الثقافة وثقافة الفقر على حد تعبير الراحل العظيم يوسف إدريس وأيا كانت النتائج التي سيتوصل إليها التحقيق حول هذه الفاجعة فإنه من حسن حظ الثقافة والتراث المصريين أن هناك مؤسسات دولية نزيهة أعلنت فورا عن استعدادها لإعادة بناء المجمع وترميم الكتب التي يمكن ترميمها لأن ذلك كله هو جزء من التراث العالمي الذي يهم البشرية كلها وليس المصريين والعرب وحدهم.

وكل ما يمكن أن نرجوه الآن ألا يكون هذا الإجرام.. إن كان مقصودا، بداية لممارسات همجية أخرى ضد ثقافتنا وتراثنا.. أي بداية لحكم الإسلام السياسي.

على هامش الصراحة

■ إحسان شمران الياسري

مساكن المساكين

كنت في ريف النعمانية قبل اسبوع.. وقد تناولنا الغداء في بيت جاهز (كرفان). كان البيت يتكون من غرفتين وحمام. وكانت ابعاده مترين ونصف المترٍ في تسعة أمتار، يعني ان المسافة الكلية بحدود (٢٣) متراً مربعاً. كان البيت جديد وقد بلغت كلفته (٥) ملايين دينار ونحو نصف مليون دينار لايصاله من بغداد. وتبين ان كلفة (الكرفان) بأبعاد (٥) أمتار في (١٢) متراً تبلغ نحو (٨) ملايين دينار.

وقد تخيلت حجم النقص في الوحدات السكنية التي تعانيها بلادنا، والارقام التي تقدمها هيئة الاستثمار والشركات التي تتباحث معها عن كلف الوحدات السكنية. لقد بلغت تلك الكلفة في حسابات تلك الجهات اكثر من عشرة اضعاف تلك التي تتكلفها الكرفانات، وليت شيئاً قد حصل، وتسلم الفقراء والمساكين مساكنهم.

ولأني مع القراء الاعزاء نعرف معنى ان يكون الشخص يسكن سكناً مؤجراً، فلا اتردد من الجزم بأن هذا الكرفان، او عقاراً بهذا الحجم يكفي لسدّ حاجة أسرة مكونة من اربعة أو خمسة افراد، وأجزم بان العديد من المعامل والشركات الوطنية تستطيع تجهيز أي مستثمر او مؤسسة حكومية بألوف الوحدات السكنية من هذه الشاكلة لبناء قرى من الكرفات تؤمن فيها الخدمات والبنى التحتية خصوصاً الخدمات الصحية والصرف الصحي ثم الكهرباء.

وبأمكان المستفيد أن يضيف لاحقاً على المتبقي من قطعة الارض ما يشاء من بناء بالطابوق والاسمنت.

ان هذه الفكرة تحل على المدى القصير وحتى المتوسط جزءاً كبيراً من مشكلة الاسكان. ثم على المدى الطويل ننتظر هيئة الاستثمار ومشاريعها في بسماية وغيرها.

كاريكاتير

■ عادل صبري

صـــــــــورتـــــــــان لمـــصـــــر

حسين عبدالرازق

كان يوم الخميس الماضي يوماً غير عادي في حياتي، غادرت منزلي في الثامنة صباحاً متجها إلى اللجنة التي سأدلي فيها بصوتي في انتخابات مجلس الشعب بعد أن عرفت من خلال موقع (اللجنة القضائية العليا للانتخابات) على شبكة الإنترنت أن لجنتي تقع في مدرسة أحمد زويل الإعدادية للبنات بشارع المدارس بمدينة التحرير بإمبابة ،كان المكان مجهولاً بالنسبة لي، ولم يستطع الجيران أن يدلوني عليه،

إلى أن قادني الأسطى جابر كهربائي السيارات إلى مجموعة من الأشخاص كانوا يقفون في نهاية الشارع تفضلوا بشرح خريطة طريق تقودني إلى المكان، وقدت سيارتي طبقا لهذه الخريطة إلى أن وصلت إلى مدينة التحرير وسألت بعض المارة عن شارع المدارس ومدرسة أحمد زويل، وتطوع اثنان كانا في طريقهما للإدلاء بصوتيهما في نفس المدرسة باصطحابي إليها، وقفت في نهاية طابور طويل أمام المدرسة، إلى أن قال لي أحد المارة «لماذا تقف في هذا الطابور الطويل، كبار السن يدخلون مباشرة إلى الداخل» .

وأكد قوله الواقفون خلفي في الطابور، تركت الصف وتوجهت مباشرة لباب المدرسة فطلب مني جندي القوات المسلحة الذي يقف أمام الباب إبراز بطاقة الرقم القومي، وبمجرد اطلاعه عليها قال لي بأدب جم وابتسامة تفضل، و بمجرد دخولي إلى فناء المدرسة سألني ضابط شرطة عن رقم اللجنة التي سأدلي فيها بصوتي، ثم أشار إلى موقعها في الدور الأخير من مبنى المدرسة، أمام اللجنة وجدت صفا لا يتجاوز عشرة أشخاص وقفت في نهايته، كان الناس يتبادلون الحديث في ود ظاهر وكأنهم أصدقاء أو معارف قدامى، وكلهم سعداء بالمشاركة في الانتخابات، وأغلبهم يؤكد أنها المرة الأولى التي يدلي فيها بصوته، لم يستغرق الأمر أكثر من ١٥ دقيقة غادرت بعدها المدرسة، لفت نظري خلال هذه الرحلة تعرف عدد من المواطنين في الطابور على شخصي، البعض قال إنه شاهدني في التليفزيون ولم يعرف الاسم أو العمل، وآخرون تعرفوا عليّ بالاسم وثالث قال أنت من التجمع وسألني عن الاسم، والجميع عرفني من ظهوري أحيانا على شاشة التليفزيون.

في طريق العودة من اللجنة كنت أحدث نفسي عما فعلته ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في مصر وناسها، هذا الإقبال غير المسبوق على ممارسة الحق الانتخابي، الوقوف بنظام وأحيانا لساعات في الطابور انتظارا للإدلاء بالصوت دون أن يحاول أحد تخطي الدور، وفي الوقت نفسه حرص الناس على تقدم المرضى أو كبار السن، وروح الود السائدة بين الواقفين والتطلع بأمل للمستقبل.

في اليوم التالي وحتى الآن عانيت وغيري من المصريين من صورة أخرى محبطة، تناقض هذه الصورة المشرقة لمصر ٢٥ يناير، صورة الدماء التي سالت أمام مجلس الوزراء وتساقط الشهداء والعنف الذي مارسته قوات الشرطة العسكرية في فض الاعتصام، ومطاردة الشباب في الشوارع الجانبية، لم أتابع هذه الصورة من خلال القنوات الفضائية فقط، بل شاهدتها بنفسي من شرفة حزب التجمع يوم السبت الماضي عندما طاردت القوات المسلحة المعتصمين حتى ميدان طلعت حرب أمام حزب التجمع، وسمعت صوت الطلقات، وأسوأ من هذا شاهدت النار تلتهم جزءا غاليا من تاريخ مصر كان حيا ومحفوظا في المجمع العلمي والجمعية الجغرافية، واستشهاد ١٠ مواطنين وإصابة ٤٩٤ وإحراق ٢٠٠ ألف كتاب، وتكرر إصدار البيانات الرسمية التي تنفي إطلاق الجيش النيران ضد المعتصمين ونسبة جرائم القتل والإصابة بالرصاص والخرطوش إلى قوة ثالثة تكرر الحديث عنها في أحداث سابقة دون كشف هويتها، مما دفع بعض الشباب على المواقع الإلكترونية للسخرية من كثرة حديث الحكام عن القوة الثالثة فقالوا إنها كائنات فضائية تهبط من السماء لتقتل وتحرق ثم تصعد ثانية دون أن يراها أحد!

ولم يعد الاكتفاء بمتابعة وتحليل هذه الجرائم والأحداث وإدانة المتسببين فيها من هذا الجانب أو ذاك ممكنا، فقد أصبح واضحا أن هناك خطأ جوهريا في إدارة شؤون البلاد التي يتولاها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بل ينفرد بها، فتكرار هذه الأحداث والجرائم وسقوط الشهداء ونزيف الدم، والقرارات الخاطئة، والفجوة التي تتسع يوما بعد يوم بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة والأحزاب والقوى السياسية الديمقراطية وقبل ذلك مع شباب ثورة ٢٥ يناير، أمر يهدد أهداف الثورة، وتطلع الشعب المصري للتحول من الاستبداد إلى الديمقراطية ومن احتكار قلة للثروة وسيادة الاستغلال إلى العمل الاجتماعي والقضاء على الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي.

وهو أمر يحتاج إلى حوار مباشر بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة وحكومته والأحزاب والقوى السياسية والنقابات لتصحيح المسار وحماية الثورة التي تجري تصفيتها الآن.